

المصطلح الحجاجي عند ابن تيمية THE ARGUMENT'S TERM OF IBN TAYMIYYAH

Dr. Gharbi BEKAI

الدكتور: غربي بكاي

University Center of TISSEMSILT

المركز الجامعي تيسمسيلت

Gharbimed917@gmail.com

Accepted: 2019/05/11

قبل للنشر:

Received:

2019/03/13

استلم:

ملخص:

يعتبر ابن تيمية من العلماء الذين نافحوا عن الدين الإسلامي وتصدوا لكل من أراد بهذا الدين الحنيف أو بأهله سوءًا، وقد عاش - رحمه الله - في زمن كثرت فيه المذاهب و الطوائف والفرق ، وتعرضت بلاد الإسلام للغزو من طرف جحافل التتار والصليبيين ، فكان فارس اللسان والسنان ، وقد سجل التاريخ له معارك فكرية ومناظرات علمية كثيرة مع علماء عصره ، فردّ على أهل الفلسفة فلسفتهم ، وعلى أهل التأويل انحرافاتهم ، رد على كل هؤلاء وغيرهم بأدلة وحجج قاطعة ، وبرهن لهم أنهم على خطأ في استخدامهم لهذه المصطلحات أو ما رأوه من تصورات أو قواعد ومعتقدات ، مستخدما آلياتهم الحجاجية و مصطلحاتهم العلمية .

الكلمات المفتاحية: المصطلح؛ الحجاج؛ ابن تيمية؛ الفلاسفة؛ المنطق.

Abstract

Ibn Taymiyyah is considered to be one of the scientists who defended the Islamic religion and they repented to anyone who wanted this religion or his family bad.

He lived - may God have mercy on him - in a time of many doctrines, sects and teams. And the country of Islam was invaded by the Tatar and Crusader hordes. He was a scientist and a hero. History has recorded for him many intellectual battles and scientific debates with scientists of his time. He reply to the people of philosophy their philosophy. He denied the people of interpretation their misunderstanding. He responded to all those people and others with conclusive evidence and arguments. And proved to them that they are wrong, in their use of these terms or what they saw perceptions or rules and beliefs. Using their arguments mechanisms and scientific terms.

Keywords : Term; arguments; Ibn Taymiyyah; Philosophers; Logic.



مقدمة:

يقوم العلماء في كل مكان وزمان بتبليغ دين الله للناس وتبيين موقف الدين مما يستجد في الحياة من قضايا فكرية وعلمية وعقدية، ومن العلماء الذين كان لهم دور بارز في الحياة شيخ الإسلام ابن تيمية الذي عاش في زمن كثرت فيه المذاهب الفكرية والفرق الدينية، واستخدم الفلاسفة و المناطق وعلماء الكلام مصطلحات لم تكن معهودة في الفقه الإسلامي، ونقلوا مصطلحات أخرى من معناها العام المتعارف عليه إلى معنى خاص، وقد أشكل هذا على الناس في ذلك الزمن، وانقسم علماء الإسلام بين مُجَوِّزٍ لهذه المصطلحات ومُحَرِّمٍ، ومن هذه المصطلحات ما يلي: تعارض الأدلة السمعية، محال، قدحا، الوهم، التخيل التحريف، التأويل، التجهيل، الجهل المركب، الشريعة، مقدمة يقينية، مقدمة ظنية، أصول الدين، الصفات الجوهر، العرض، قياس الأولى، إثبات الأعراض حادث، العلم الخبري النظري... ومنه جاءت هذه الورقة البحثية لتسلط الضوء على مجموعة من هذه المصطلحات، وتوضيح الآليات الحجاجية التي وظّفها ابن تيمية في الردّ على مستخدمي هذه المصطلحات بتلك المفاهيم التي يرونها، وبدأت بشرح مفاهيم هذه المصطلحات وبعض المسائل التي تمّ توظيفها فيها، وركزت بصفة خاصة على كتاب «درء تعارض العقل والنقل».

التعريف بابن تيمية: شيخ الإسلام الإمام أحمد بن عبد الحليم بن السلام بن تيمية ولد في حران يوم الاثنين 10 ربيع الأول 667هـ وهناك قرأ القرآن و الفقه الإسلام و ناظر و ناقش و استدلل وهو دون البلوغ، وبلغ في العلوم والتفسير درجة عالية، يقال إنه أفتى وألقى الدروس والمحاضرات دون العشرين⁽¹⁾.

(1) فتوحات الرحمن شرح كتاب إنّ هذان الساحرات، لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية «ت728هـ»، تأليف الشيخ عبد العال الطهطاوي، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط1 2005، ص145

انتهت إليه رئاسة المذهب الحنبلي بعد وفاة والده سنة 681هـ، وهو ابن إحدى و عشرين سنة فنال بذلك شهرة واسعة، وافته المنية وهو سجين بدمشق ليلة الاثنين 20 ذي القعدة 128هـ وقُدر من حضر جنازته بمائتي ألف ومن النساء بخمسة عشر ألف، وهذا دليل على فضله⁽¹⁾.

وهذا إنما يدلنا على قوة الحافظة ورجاحة العقل و ذكاء القريحة وجودة الفطنة ، وهذا الرجل وصفه معاصروه بأنه كان ذا حدة و صرامة في الحق لم يملك الدنيا ولم تملكه الدنيا فهو لا يتهالك عليها، و لا يفزع ولا يصيبه وجل ولا فزع من ملوكها فأوذى و سُجن وكان يقول: السجن خلوة و النفي سياحة و القتل شهادة⁽²⁾.

مفهوم علم الكلام: «هو العلم الذي يُبحث فيه عن إثبات أصول الدين الإسلامي بالأدلة المفيدة لليقين بها⁽³⁾ وتعود البدايات الأولى لعلم الكلام إلى الاختلاف في تفسير الآيات المتشابهات في القرآن الكريم ومسائل العقيدة، ثم البحث في تصرفات الإنسان هل هو مُسير أم مُخير ثم مسألة خلق القرآن و غيرها من القضايا، وقد انقسم العلماء المسلمون إلى رافض لهذا الفكر الجديد على العقيدة الإسلامية، وفريق قابل به.

موقف العلماء من علم الكلام: اختلف العلماء في حكم الاشتغال بعلم الكلام بين مُجوز ومُحرّم، وقد نقل ابن تيمية عن الغزالي في كتابه الإحياء أنه قال: «اعلم أنّ للناس في هذا غلواً وإسرافاً في أطراف، فمن قائل: إنّهُ بدعة وحرام، ومن قائل إنّهُ واجب فرض: إما على الكفاية أو على الأعيان، وإنّهُ أجل الأعمال وأعلى القربات، وإنّهُ تحقيق لعلم التوحيد، ونضال عن دين الله، وإلى

(1) فتوحات الرحمن شرح كتاب إن هذان الساحران، ص 145 / 149.

(2) مناظرات ابن تيمية مع فقهاء عصره، الدكتور السيد الجميلي ، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط1: 1405هـ / 1985م، ص85 / 86، وأصول الفقه وابن تيمية، د/ صالح بن عبد العزيز آل منصور، ط2، 1405هـ / 1985م، ص 60....70. وأصول الفقه وابن تيمية، د/ صالح بن عبد العزيز آل منصور، ط2، 1405هـ / 1985م، ص 60....70.

(3) خلاصة علم الكلام، د/ عبد الهادي الفضلي، دار المؤرخ العربي، بيروت لبنان، ط2، 1414هـ / 1993م، ص23.

التحريم ذهب الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل وسفيان وجميع أهل الحديث من السلف...⁽¹⁾ ثم ذكر «ابن تيمية» أن الإمام أحمد ذم الكلام البدعي المخالف للكتاب والسنة، والكلام في الله ودينه بغير علم موقف ابن تيمية من استعمال مصطلحات علم الكلام:

يرى ابن تيمية جواز استعمال مصطلحات علم الكلام إذا احتيج إليه فقال: «وأما مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم ولغتهم فليس بمكروه، إذا احتيج إلى ذلك، وكانت المعاني صحيحة، كمخاطبة العجم من الروم والفرس والترك بلغتهم وعرفهم، فإنّ هذا جائز حسن للحاجة، وإنما كرهه الأئمة إذا لم يُحتج إليه، ولهذا قال النبي -صلى الله عليه وسلم- لأم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص - وكانت صغيرة فولدت بأرض الحبشة، لأنّ أباهما كان من المهاجرين إليها - فقال لها: «يا أم خالد هذا سنا» والسنا بلسان الحبشة الحسن، لأنها كانت من أهل هذه اللغة⁽²⁾.

واستدلّ كذلك بفعل النبي صلى الله عليه وسلم لما أمر زيد بن ثابت أن يتعلم كتاب اليهود ليقرأ له ويكتب له ذلك ويبيّن أنّ السلف والأئمة لم يذموا الكلام لمجرد ما فيه من اصطلاحات مولدة كلفظ «الجوهر، والعرض، والجسم» بل أنّ المعاني التي يعبرون عنها بهذه العبارات فيها من الباطل المذموم في الأدلة والأحكام ما يجب النهي عنه.

و قال في موضع آخر: «إما أن نمتنع عن التكلم بالألفاظ المبتدعة، وإما أن نقبل ما وافق معناه الكتاب والسنة»⁽³⁾.

(1) درء تعارض العقل والنقل، أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: صلاح حسن منصور، ط1، المكتبة التوقيفية، مصر، 2012م، ج 3، ص 296.

(2) درء تعارض العقل مع النقل، ج1، ص42.

(3) درء تعارض العقل مع النقل، ج1، ص130/131.

والقارئ لكتب ابن تيمية يلاحظ أنه في مناقشته لأراء غيره كان كثيرا ما يجاريهم⁽¹⁾، فيذكر أقوالهم وآراءهم في القضية أو المسألة المختلف فيها، ثم ينطلق من مقدماتهم ليصل إلى نتائج مخالفة لما توصلوا إليه.

بعض المصطلحات التي وظفها ابن تيمية في ردّه على المتكلمين ومواضع ذلك في كتبه:

كان علماء الكلام كثيرا ما ينقلون لفظا من معناه المعروف والمتداول بين الناس إلى معنى خاص يتفقون عليه فيما بينهم، فلم يرض علماء الشريعة بهذا الفعل وردوا عليهم بأنه لا يجوز أن يكون اللفظ المشهور والمتداول بين الناس موضوعا لمعنى خفي لا يعلمه إلا الخواص، وقد أشار إلى هذه القضية فخر الدين الرازي في كتابه « المحصول في علم الأصول، حيث قال في المبحث الرابع: إنّ اللفظ المشهور المتداول بين الخاصة والعامة لا يجوز أن يكون موضوعا لمعنى خفي لا يعرفه إلا الخواص مثاله: ما يقوله مثبتو الأحوال من المتكلمين: أنّ الحركة⁽²⁾ معنى يوجب للذات كونه متحرّكا... ولفظة الحركة متداولة بين الجمهور من أهل اللغة⁽³⁾.

وردّ ابن تيمية بهذه الحجة على من ادّعوا أنّ الله جسم فقال: «إنه من المعلوم أنّ اللفظ المشهور في اللغة الذي يتكلم به الخاص والعام ويقصدون معناه لا يجوز أن يكون معناه مما يخفى تصويره على أكثر الناس.... ومعلوم أنّ لفظ الجسم مشهور في لغة العرب مع عدم تصور أكثرهم للتركيب، وجمهور

(1) المجازة: الموافقة و المحاكاة و المشابهة في القول أو الفعل أو غيرها، يقال جازاه في الحديث أي استرسل معه بإظهار الموافقة و المجازة في علم المنطق: تعني أن تُسلّم للخصم في بعض مقدماته مع الإشارة إلى تلك المقدمات لا تنتج ما يريد هو بل هي مقدمات مساعدة في النتيجة التي تريدها أنت « أساليب الإقناع في المتطور الإسلامي، تأليف: الشيخ طه عبد الله محمد السباعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص266.

(2) الحركة: هي الخروج من القوة إلى الفعل على سبيل التدرّج، فُيّد بالتدرّج ليخرج الكون عن الحركة، وقيل هي شغل حيز بعد أن كان في حيز آخر التعريفات، علي بن محمد الحسيني الجرجاني، تحقيق: محمود رأفت الجمال، المكتبة التوفيقية، مصر، ط1، 2013م، ص71.

(3) المحصول في علم أصول الفقه، للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، دراسة وتحقيق: د/ جابر فتياض العلواني، مؤسسة الرسالة ج1، ص201

المسلمين الذين يقولون ليس بجسم يقولون: من قال إنه جسم وأراد بذلك أنه موجود أو قائم بنفسه أو نحو ذلك، أو قال إنه جوهر وأراد به بذلك أنه قائم بنفسه فهو مصيب في المعنى لكن أخطأ في اللفظ، وأما من أثبت أنه مركّب من الجواهر المفردة ونحو ذلك فهو مخطئ في المعنى⁽¹⁾.

وقال: تسميتك لكل موجود أو قائم بنفسه جسما ليس موافقا للغة العرب المعروفة، ولا تكلم بهذا اللفظ أحد من السلف والأئمة ولا قالوا: إنّ الله جسم فأنت مخطئ في اللغة والشرع، وقد علم بنقل الثقات عنهم والاستعمال الموجود في كلامهم أنهم لا يُسمون كل ما يُشار إليه جسما، ولا يقولون للهواء اللطيف جسما، وإنما يستعملون لفظ «جسم» كما يستعملون لفظ «الجسد»، وهكذا نقل عنهم أهل العلم بلسانهم كالأصمعي وأبي زيد الأنصاري وغيرهما، كما نقله الجوهري في صحاحه، فلفظ «الجسم» عندهم يتضمّن معنى الغلظ والكثافة لا معنى كونه يُشار إليه⁽²⁾.

وقد أنكر على أهل الكلام اصطلاحاتهم التي أطلقوها في حق الله عز وجل، فقال: فالواجب أن يُنظر في هذا الباب فما أثبتته الله ورسوله أثبتناه وما نفاه الله ورسوله نفيناه ... وأما الألفاظ التي تنازع فيها من ابتدعها من المتأخرين مثل: لفظ الجسم والجوهر والمتحيّز والجهة، ونحو ذلك فلا تُطلق نفيا ولا إثباتا حتى يُنظر في مقصود قائلها، فإن كان أراد بالنفي والإثبات معنى صحيحا موافقا لما أخبر به الرسول صوّب المعنى الذي قصده بلفظه، ولكن ينبغي أن يُعبّر عنه بالألفاظ النصوص لا يُعدل إلى هذه الألفاظ المبتدعة المحملة إلا عند الحاجة مع قرائن تبيّن المراد بها⁽³⁾.

(1) منهاج السنة النبوية لابن تيمية، تحقيق: د/ محمد رشاد سالم، ط1، 1406هـ/1986م، ج2، ص551/552

(2) منهاج السنة لابن تيمية، ج2، ص549/550.

(3) المصدر نفسه ج2، ص554

وقال في مجموع الفتاوى: «والعقل في لغة المسلمين مصدر عقل يعقل عقلا، يراد به القوة التي بها يُعقل وعلوم وأعمال تحصل بذلك، ولا يُراد به قط في لغة: جوهر قائم بنفسه، فلا يُمكن أن يُراد هذا المعنى بلفظ العقل»⁽¹⁾.

ومن مصطلحاتهم التي هي موافقة في لفظها لما يعرفه الناس مصطلح التوحيد، فأهل الكلام يستعملون هذا المصطلح لكنهم يفهمونه بمعنى مختلف عن مفهوم التوحيد عند جمهور المسلمين، قال ابن تيمية في درء تعارض العقل مع النقل قال: «فهم يريدون بلفظ التوحيد والواحد في اصطلاحهم: ما لا صفة له ولا يُعلم منه شيء ولا يُرى والتوحيد الذي جاء به الرسول - صلى الله عليه وسلم - لم يتضمن شيئا من هذا النفي، وإنما تضمن إثبات الإلهية لله وحده بأن يُشهد أن لا إله إلا هو، ولا يُعبد إلا إياه، ولا يُتوكل إلا عليه، ولا يُوالي إلا له، ولا يُعادي إلا فيه، ولا يُعمل إلا لأجله، وذلك يتضمن إثبات ما أثبتته لنفسه من الأسماء والصفات»⁽²⁾.

الإحداث: هو إخراج الشيء من العدم إلى الوجود⁽³⁾ وظَّف ابن تيمية مصطلح «حادث، حدوث محدث» وبيّن معانيها المختلفة بين جماهير الناس وأهل الكلام فقال: فالذي يفهمه الناس من هذا الكلام أن كل ما سوى الله مخلوق حادث كائن بعد أن لم يكن، وأن الله هو وحده القديم الأزلي، ليس معه شيء قديم تقدمه، بل كل ما سواه كائن بعد أن لم يكن، فهو المختص بالقدم كما اختص بالإبداع والإلهية والربوبية، وكل ما سواه محدث مخلوق مربوب عبد له.... والمعنى الذي أحدثه الملاحدة كابن سينا وأمثاله قالوا: نقول العالم محدث أي معلول لعلة قديمة أزلية أوجبته»⁽⁴⁾.

(1) مجموع الفتاوى لابن تيمية، اعتنى بها وأخرج أحاديثها عامر الجزار وأنور الباز، دار الوفاء للطباعة والنشر: ج1، ص 176

(2) درء تعارض العقل مع النقل، ج1، ص 126

(3) شرح المصطلحات الكلامية، إعداد: قسم الكلام في مجمع البحوث الإسلامية، دار البصائر، طهران، ط1415، هـ، وموسوعة مصطلحات علم الكلام الإسلامي، د/ سمح دُغيم، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1998، ج1 ص29.

(4) درء تعارض العقل مع النقل، ج1، ص79/78.

الإبداع: إيجاد شيء غير مسبوق بمادة ولا زمان كالعقول، فيقال التكوين لكونه مسبوقاً بالمادة والإحداث، والإحداث لكونه مسبوقاً بالزمان⁽¹⁾، وهو خلق الشيء بمشيئة الخالق وقدرته مع استقلال الخالق به وعدم شريك له⁽²⁾.

تحدث ابن تيمية عن الإبداع في معرض مناقشته لقولهم: « ما لا يسبق الحوادث فهو حادث » فقال: «وأما جمهور الفلاسفة مع عامة أصناف المشركين من الهند والعرب وغيرهم، ومع المجوس وغيرهم، ومع أهل الكتاب وغيرهم فهم متفقون على أن السماوات والأرض وما بينهما محدث مخلوق بعد أن لم يكن، ولكن تنازعوا في مادة ذلك، هل هي موجودة قبل هذا العالم؟ وهل كان قبله مدة مادة، أم هو أبدع ابتداء من غير تقدم مدة ولا مادة، ثم يجيب هو بأن هذا العالم خلق من مادة كانت مخلوقة قبله...»⁽³⁾.

الاستغاثة: طلب الغوث، وهو إزالة الشدة كالاستنصار طلب النصر، والاستعانة طلب العون، والمخلوق يُطلب منه هذه الأمور ما يقدر عليه منها⁽⁴⁾.

استخدم «ابن تيمية» هذا المصطلح في مناظرته للشيخ أحمد بن عطاء الله السكندري حول الاستغاثة، حيث كان ابن عطاء الله السكندري يرى بأن مفهوم الاستغاثة هو الوسيلة و الشفاعة، أما ابن تيمية فكان يقول بالشفاعة و يتبع السنة الشريفة، فقد جاء في الحديث الصحيح: أعطيت الشفاعة: وقد أجمعت الآثار في تفسير الآية الشريفة: ﴿عسى ربك أن يبعثك مقاماً محموداً﴾ [الإسراء 19] على أنّ المقام المحمود هو الشفاعة... أما الاستغاثة ففيها شبهة الشرك بالله تعالى، وقد أمر الرسول ابن عمه

(1) شرح المصطلحات الكلامية، ص33.

(2) موسوعة مصطلحات ابن تيمية، د/ رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2003م، ص 39

(3) درء تعارض العقل مع النقل، ج1، ص77/76.

(4) موسوعة مصطلحات ابن تيمية، ص81

عبد الله بن العباس ألا يستعين بغير الله، وكان ابن عطاء الله يقصد بالاستغاثة الشفاعة، و المعنى عند الصوفي روح و الكلمة جسد⁽¹⁾.

الاستدلال: هو نظر القلب بعلم ما غاب من الضرورة والحس⁽²⁾. وهو إيراد الدليل لدعم القضية سواء أكان بطلب من المخالف أم استطرادا من المستدل⁽³⁾

و هو التوصل إلى حكم تصديقي مجهول بملاحظة حكم تصديقي معلوم، أو بملاحظة حكمين فأكثر من الأحكام التصديقية المعلومة، وهو استنتاج قضية مجهولة من قضية أو من عدة قضايا معلومة، فهو إذاً عملية عقلية منطقية ينتقل فيها الباحث من قضية أو عدة قضايا إلى قضية أخرى تستخلص منها مباشرة دون اللجوء إلى التجربة مثل: التوصل إلى معرفة حدوث العالم بملاحظة القضيتين التاليتين: العالم متغير و كل متغير حادث إذا فالعالم حادث⁽⁴⁾.

وقد استخدم ابن تيمية هذا المصطلح في معرض حديثه عن بطلان الاستدلال بحدوث الحركات والأعراض، درء تعارض العقل ج1، ص 175 / 304.

الاستقراء: أن يحكم على الكلي لثبوته في الجزئي، وهو تصفح جزئيات كلي واحد ليثبت حكمها في ذلك الكلي⁽⁵⁾، والاستدلال بالكلي على الجزئي هو قياس الشمول، وبالجزئي على الكلي

(1) مناظرات ابن تيمية مع فقهاء عصره، د/ السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1405هـ/1985م، ص 14/13، و مجموعة الفتاوى، ج1، ص80، و ص173/ ص219.

(2) شرح المصطلحات الكلامية ص42

(3) أساليب الإقناع في المنظور الإسلامي، محمد السبعوي، ص245

(4) ضوابط المعرفة و أصول الاستدلال و المناظرة، عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني، دار القلم دمشق، ط4، 1414هـ/ 1993، ص149.

(5) شرح المصطلحات الكلامية، 45

هو الاستقراء، إما التام إن عُلِمَ شموله للأفراد، وإلا فناقص، والاستدلال بالجزئيات على الكلي هو الاستقراء⁽¹⁾

و الاستقراء عملية فكرية و حسية، وقد تُستخدم هذه العملية التجربة المقصودة إضافة إلى التجارب غير المقصودة التي تمر في حياة الإنسان مثل: إذا أردنا أن نعرف مدى تأثير المعادن بالحرارة فإننا نمرّ على جميع المعادن معدناً معدناً و هي تعطينا عن طريق التجربة أجوبتها، ونحن نقوم بتقييد هذه الأجوبة و تسجيلها فإن نحن استقصينا كل المعادن كان عملنا في هذا المجال استقراءً تاماً و إلاً كان عملنا استقراءً ناقصاً ، فلاستقراء إذاً هو تتبع الجزئيات كلها أو بعضها للوصول إلى حكم عام يشملها جميعاً⁽²⁾ »

أصول الدين: نوعان: العقلية والسمعية.... أما العلم بالدين وكشفه فالدين نوعان: أمور خبرية اعتقادية وأمور طلبية علمية، فالأول كالعلم بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ويدخل في ذلك أخبار الأنبياء مع أمهم ومراتبهم في الفضائل وأحوال الملائكة وصفاتهم وأعمالهم.... وصفة أهل الجنة والنار، والثواب والعقاب، وأحوال الصحابة والأولياء وفضائلهم، وقد يسمى هذا النوع أصول الدين، ويسمى الفقه الأكبر، ويُسمى الجدال فيه بالعقل «كلاماً» ويسمى عقائد واعتقادات، ويسمى المسائل العلمية والمسائل الخبرية، ويسمى علم المكاشفة، والثاني: الأمور العلمية الطلبية من أعمال الجوارح والقلب كالواجبات والمحرمات والمستحبات والمكروهات...⁽³⁾.

وقد وظّف ابن تيمية هذا المصطلح في درء تعارض العقل مع النقل، وذكر أنّ أصول المتكلمين ليست هي أصول الدين فقال: «وأما ما يُدخله بعض الناس في هذا المسمى من الباطل فليس ذلك من أصول الدين، وإن أدخله فيه مثل المسائل والدلائل الفاسدة، مثل: نفي الصفات والقدر، ونحو ذلك

(1) موسوعة مصطلحات علم الكلام الإسلامي، ص 82.

(2) ضوابط المعرفة و أصول الاستدلال و المناظرة عبد الرحمن حسن حنيفة الميداني ، ص 187 / 188.

(3) موسوعة مصطلحات علم الكلام الإسلامي، ص 93.

من المسائل ومثل الاستدلال على حدوث العالم بحدوث الأعراض التي هي صفات الأجسام القائمة بها: إما الأكوان، وإما غيرها⁽¹⁾.

الاصطلاح: عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما يُنقل عن موضعه الأول، وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما⁽²⁾، استخدم ابن تيمية هذا المصطلح أثناء حديثه عن مفهوم التأويل عند المفسرين الأوائل وعند المتأخرين فقال: «لفظ التأويل في القرآن يُراد به ما يؤول الأمر إليه، وإن كان موافقا لمدلول اللفظ ومفهومه في الظاهر، ويُراد به تفسير الكلام وبيان معناه، وإن كان موافقا له، وهو اصطلاح المفسرين المتقدمين كمجاهد وغيره، ويُراد به صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقتضيه بذلك، وتخصيص لفظ التأويل بهذا المعنى إنما يوجد في كلام بعض المتأخرين، فأما الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وسائر الأئمة المسلمين كالأئمة الأربعة وغيرهم فلا يخصون لفظ «التأويل» بهذا المعنى، بل يريدون بالتأويل المعنى الأول أو الثاني ولهذا لما ظن طائفة من المتأخرين أنّ لفظ «التأويل» في القرآن والحديث في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران 7] أُريد به هذا المعنى الاصطلاحي الخاص، واعتقدوا أنّ الوقف في الآية عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ لزم من ذلك أن يعتقدوا أنّ هذه الآيات والأحاديث معاني تخالف مدلولها المفهوم منها، وأنّ ذلك المعنى المراد بها لا يعلمه إلا الله، لا يعلمه الملك الذي نزل بالقرآن وهو جبريل، ولا يعلمه محمد صلى الله عليه وسلم، ولا غيره من الأنبياء، ولا تعلمه الصحابة، والتابعون لهم بإحسان، وأنّ محمد صلى الله عليه وسلم كان يقرأ قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه 5]، وقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر 10]، وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة 64]، وغير ذلك من آيات الصفات، بل

(1) درء تعارض العقل مع النقل ج1، ص40/35/34

(2) التعريفات، السيد الشريف الإمام علي بن محمد بن علي الشريف الحسيني الجرجاني، تحقيق: محمود رأفت الجمال، المكتبة التوفيقية، مصر،

ط1، 2013، ص26

ويقول: «ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا» ونحو ذلك وهو لا يعرف معاني هذه الأقوال، بل معناها الذي دلّت عليه لا يعلمه إلا الله ويظنون أنّ هذه طريقة السلف⁽¹⁾.

واجب الوجود: هو الذي يكون وجوده من ذاته ولا يحتاج إلى شيء أصلاً⁽²⁾.

استخدم ابن تيمية هذا المصطلح في درء تعارض العقل مع النقل ج2، ص4/3، حيث نقل كلام الآمدي في إثبات واجب الوجود في كتابه المسمى بـ «أبكار الأفكار» فقال الآمدي: مذهب أهل الحق من المتشرعين وطوائف الإلهيين القول بوجوب وجود موجود وجوده لذاته لا لغيره، وكل ما سواه فمتوقف في وجوده عليه، خلافاً لطائفة شاذة من الباطنية، ثم ذكر حججه في إثبات ذلك، وبعدها سرد حججا أخرى للآمدي ذكرها «الآمدي» في كتابه «دقائق الحقائق» ثم علّق على طريقة الآمدي في عرضه وتقديمه للحجج في إثبات واجب الوجود فقال: «هذه الطريقة يسلكها من يسلكها من متأخري أهل الكلام من المعتزلة والأشعرية، ومن وافقهم على ذلك... وقد نبهنا على أنها وإن كانت صحيحة فإنها تطويل بلا فائدة، واستدلال على الأظهر بالأخفى، وعلى الأقوى بالأضعف»⁽³⁾.

وشبه هؤلاء بمن يعتمد إلى أمراء المسلمين وجندهم الشجعان الذين يدفعون عنهم العدو ويقطع عنهم الرزق ويترك واحداً يظن أنه يكفي لقتال العدو وهو أضعف الجماعة، ثم يقطع عن هذا الواحد رزقه فلم يبق بإزاء العدو واحد ومثلهم كمثل من قطع جسوراً قوية متينة على نهر كبير كدجلة والفرات، وترك جسراً طويلاً ضعيفاً ثم خرّقه حتى انقطع الطريق، فلم يتمكن أحد من العبور، ويستعمل الناس في الآلات التي يصنع بها الجسور، ويشعر الناس أنه لا يمكن لأحد أن يعبر إلا بما يصنعه لهم.

(1) درء تعارض العقل، ج1، ص29/28.

(2) التعريفات، للشريف المرحلي، ص200.

(3) ينظر: درء تعارض العقل مع النقل ج2، ص4/3....11/10.

وبعدها يذكر كلام الرازي في إثبات وجود الله ثم كلام الجويني وكلام أبي القاسم الأنصاري، وكلهم وظفوا مصطلح «واجب الوجود».

و في مجموع الفتاوى يبين أنّ هذا المصطلح قد أحدثه المتفلسفة كابن سينا والرازي ومن اتبعهما، فقالوا: إنّ طريق إثباته «إثبات وجود الله» الاستدلال عليه بالممكنات، وإنّ الممكن لا بد له من واجب، قالوا: والوجود إما واجب وإما ممكن، والممكن لا بد له من واجب، فيلزم ثبوت الواجب على التقديرين وهذه المقالة أحدثها ابن سينا وركّبها من كلام المتكلمين وكلام سلفه، فإنّ المتكلمين قسّموا الوجود إلى قديم ومحدث، وقسّمه هو إلى واجب وممكن.... وهذا التقسيم لم يسبقه إليه أحد من الفلاسفة، بل حدّاقهم عرفوا أنّه خطأ، وأنه خالف سلفه وجمهور العقلاء وغيرهم⁽¹⁾.

الدور: هو توقّف الشيء على ما يتوقّف عليه، ويسمى الدور المصرّح، كما يتوقّف «أ» على «ب» أو بالعكس⁽²⁾ وقد استخدم ابن تيمية هذا المصطلح في درء تعارض العقل، ج 1، ص 176 فقال: و أما إذا قيل: «لا يحدث حادث قط حتى يحدث حادث» فهذا ممتنع باتفاق العقلاء وصريح العقل، وقد يسمى هذا دوراً، فإنه إذا قيل: «لا يحدث شيء حتى يحدث شيء» كان هذا دوراً، و في الجزء الثاني من «درء تعارض العقل»، ص 25 قسّمه إلى قسمين: فقال: أمّا الدور: فقد يُراد به أنه لا يوجد هذا إلا مع هذا، ولا هذا إلا مع هذا، ويُسمى هذا الدور المعني الاقتراني ويُراد به أنه لا يوجد هذا إلا بعد هذا، ولا هذا إلا بعد هذا، ونحو ذلك، وهو الدور البعدي فالأول ممكن كالأمر المتضايقة، مثل البنوة والأبوة، وكالمعلولين لعلّة واحدة، وسائر الأمور المتلازمة التي لا يوجد الواحد منها إلا مع الآخر، وأما الثاني فممتنع فإنه إذا كان هذا لا يوجد إلا بعد ذاك، وذاك لا يوجد إلا بعد هذا لزم أن يكون ذاك موجوداً قبل هذا، وهذا قبل ذاك، فيكون كل من هذا وذاك موجوداً قبل أن يكون موجوداً، فيلزم اجتماع الوجود والعدم غير مرة، وذلك كله ممتنع.

(1) مجموع الفتاوى ج 1، ص 40.

(2) التعريفات، ص 87.

التسلسل: هو ترتيب أمور غير متناهية ⁽¹⁾، وقد وظّف ابن تيمية هذا المصطلح كثيرا في كتبه، وفي ج1، ص176 من درء تعارض العقل عرف التسلسل فقال: «ولفظ التسلسل يراد به التسلسل في العلل والفاعلين والمؤثرات بأن يكون للفاعل فاعل، وللفاعل فاعل إلى ما لا نهاية، وهذا متفق على امتناعه بين العقلاء، والثاني: التسلسل في الآثار: بأن يكون الحدث الثاني موقوفا على حادث قبله، وذلك الحادث موقوف على حادث قبل ذلك، وهلمّ جرا وفي الجزء الثاني من «درء تعارض العقل» ص26 ذكر أنّ التسلسل في الآثار والشروط فيه قولان معروفان لأصناف الناس، ثم يبرهن على بطلانه فيقول: «لو كان جميع الموجودات ممكنا مفتقرا إلى فاعل غيره، فذلك الغير إن كان هو الغير الفاعل له، لزم كون كل منهما فاعلا للآخر، وهذا من الدور القبلي الممتنع باتفاق العقلاء، وإن كان ذلك الغير غيراً آخر، لزم وجود فاعلين ومفعولين إلى غير غاية، وإن شئت قلت: لزم مؤثرون كل منهم مؤثر في الآخر إلى غير غاية، وإن شئت قلت لزم علل كل منها معلولا للآخر إلى غير غاية، وكل من هؤلاء ممكن الوجود مفتقر إلى غيره لا يوجد بنفسه» ⁽²⁾.

العرض: هو الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع أي محل يقوم به كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم يحله ويقوم به» ⁽³⁾ وفي درء تعارض العقل ج2، ص144، وظف ابن تيمية هذا المصطلح لمّا تحدّث عن حجة المتكلمين في الأعراض، فقال: «استدلوا على حدوث العالم بحدوث الأجسام، واستدلوا على حدوث الأجسام بأنها مستلزمة للأعراض، كالحركة والسكون والاجتماع والافتراق، ثم قالوا: إن الأعراض أو بعض الأعراض حادث، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث... وادعوا أن كل جسم له طعم ولون ورائحة» ⁽⁴⁾.

(1) التعريفات 48

(2) درء تعارض العقل «، ج2، ص26، و ج5 ص84.

(3) درء تعارض العقل «، ج2، ص26، و ج5 ص84

(4) وكذلك درء تعارض العقل ج1، ص166.

الحيز والتحيز: الحيز عند المتكلمين هو الفراغ المتوهم الذي يشغله شيء ممتد كالجسم، أو غير ممتد كالجوهر الفرد⁽¹⁾، وفي درء تعارض العقل ج2، ص 214 قال شيخ الإسلام: ولفظ المتحيز في اللغة اسم لما يُتَحَيَّزُ إلى غيره كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤَلِّهْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ..﴾ [الأنفال 16]، وهذا لا بد أن يُحِيط به حيزٌ وجودي، ولا بد أن ينتقل من حيز إلى حيز، ومعلوم أن الخالق جلّ جلاله لا يُحِيط به شيء من مخلوقاته، فلا يكون ماحيزٌ بهذا المعنى اللغوي، وأما أهل الكلام فاصطلاحهم في المتحيز أعم من هذا، فيجعلون كل جسم متحيزًا والجسم ما يُشار إليه، فتكون السماوات والأرض وما بينهما متحيزًا على اصطلاحهم، وإن لم يسم ذلك متحيزًا في اللغة، فمن تكلم باصطلاحهم وقال إن الله متحيز، بمعنى أنه أحاط به شيء من الموجودات فهذا مخطئ، فهو سبحانه بائن من خلقه... وإذا كان الخالق بائنًا عن المخلوق امتنع أن يكون الخالق في المخلوق، وامتنع أن يكون متحيزًا بهذا الاعتبار⁽²⁾.

قياس الأولى: و مثاله عند ابن تيمية قوله « فإنه ما وجب تنزيه مخلوق عنه من النقائص والعيوب التي لا كمال فيها فالباري تعالى أولى بتنزيهه عن ذلك، و ما ثبت للمخلوق من الكمال الذي لا نقص فيه كالحياة والعلم والقدرة فالخالق أولى بذلك منه »⁽³⁾.

واستدل به في رده على شبهة الملاحدة الذين قالوا: إما أن يكون حيا أو ميتا، أو عالما أو جاهلا، وقادرا أو عاجزا.. فقال: إن ما لا يقبل الاتصاف بصفات الكمال أنقص مما يقبل الاتصاف بصفات الكمال، والحي الجاهل الأعمى.

الأصم لقبوله العلم، والسمع والبصر أكمل من الجماد الذي لا يقبل ذلك، فإذا كان يمتنع كون الواجب يقبل صفات الكمال ولا يتصف بها، فلأن يمتنع كونه لا يقبلها بطريق الأولى⁽⁴⁾.

(1) التعريفات ، ص79.

(2) منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، ج2 ص 555/556.

(3) مجموعة الفتاوى ج1 ص39.

القدم و الحدوث: يقال للعدم الغير مسبوق بالوجود قديم و للمسبوق حادث..... و يراد بالقدم عدم المسبوقية به وهو معنى الخروج من العدم إلى الوجود و يسمى زمانياً⁽²⁾ .

و «الحكماء أسندوا القديم الذي هو العالم -على رأيهم- إلى الفاعل الذي هو الله تعالى لاعتقادهم أنه تعالى موجب بالذات لا فاعل بالاختبار»⁽³⁾ وقد استعمل ابن تيمية هذا المصطلح في درء تعارض العقل ج1، في رده على القائلين بقدم العالم فقال: «معلوم بالضرورة أن في العالم حوادث، فيمتنع أن يكون التأثير في كل منها قديماً بل لابد من تأثيرات حادثة للأمور الحادثة، و يمتنع حينئذ أن يكون في العالم قديم، لأنّ الأثر إنما يكون عقب التأثير والقديم لا يكون مسبوقاً بغيره....»⁽⁴⁾.

كما تنبّه إلى أولئك الذين يحرفون الكلام عن مواضعه ليخدموا بذلك أغراضهم، وتكون تلك النصوص المحرفة موافقة لأصولهم، ومن ذلك فرقة النصيرية التي أصّلت أصولاً اعتقدتها ثم شرعت تبحث عما يوافق معتقدتهم، فقام شيخ الإسلام بتأليف كتاب سماه «النصيرية طغاة سوري» حيث قام بالتعريف بهذه الفرقة في ص 8/9 ، كما تحدّث فيه عن تأويلاتهم في ص 13 و ما قبلها ، وفي ص 16 بيّن أنّ مرجع و شيخ النصيرية هو النصير الطوسي كان وزيراً لهم وهو الذي أمر بقتل خليفة بغداد زمن التتار ، ثم ذكر أسماء أخرى للنصيرية يتسمون بها و هي: الملاحدة و تارة يسمون الباطنية، وتارة يسمون الإسماعيلية، وتارة يسمون الحزمية. ص 17، وقال عنهم: إنّ هذه الفرقة ظاهر مذهبهم الرفض

(1) درء تعارض العقل ج2، ص 117.

(2) شرح المقاصد، سعد الدين التفتازاني تح: د/ عبد الرحمن عميرة عالم الكتب للطباعة و النشر بيروت لبنان ط2: 1419 هـ 1998م، ج2 ص7

(3) شرح المواقف، السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، ضبط و تصحيح محمود عمر الدميّاطي منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1419 هـ/ 1998م، ج3 ص 182.

(4) درء تعارض العقل ج1، ص 191.... 202.

و باطنه الكفر وهم لا يؤمنون بالأنبياء والمرسلين... و لا بشيء من الكتب السماوية.. ولا يقرون بأنّ للعالم خالقاً... و قد استدلوا على تحكيم العقل بحديث موضوع باتفاق أهل العلم، والحديث ولفظه « إنّ الله لما خلق العقل فقال له أقبل فأقبل فقال له أدبر فأدبر »، فيُحرّفون لفظه ويقولون: «أول ما خلق الله العقل» ليوافقوا قول المتفلسفة أتباع أرسطو في أنّ أول الصادات عن واجب الوجود هو العقل⁽¹⁾ خاتمة:

من خلال هذه الجولة العلمية بين مؤلفات ابن تيمية حاولت التعريف ببعض المصطلحات التي كان يستخدمها أهل المنطق والفلسفة والكلام في محاوراتهم وجدالهم، ووضحت ماذا كان يقصد بها أصحابها، وكيف وظّفها ابن تيمية و مواطن ذلك في كتبه، وقد بدا لي أنّه كان مطلعاً على القضايا والمسائل العقدية التي يتحدث عنها، عارفاً بأصحابها وأدلتهم وحججهم، بل وبأسس معتقداتهم وفرقهم، من فلاسفة ومتكلمين وغيرهم من الملل والنحل الذين كانت لهم مؤلفات أو آراء في هذا المجال، والقارئ لمؤلفاته يجده يعرض أفكارهم كما جاءت في كتبهم، ثم يعرض أدلتهم وبراهينهم في المسألة التي يتحدث عنها، ومثال ذلك لما يتعرض لمسألة الأفعال الاختيارية بالله تعالى، ذكر: أقوال السلف في الأفعال الاختيارية بالله تعالى، ثم ذكر كلام الخلال في كتاب «السنة»، ثم قول الأشعري في كتابه «المقالات»، ثم قول البيهقي في كتابه «الأسماء والصفات»، ثم قول البخاري في كتاب «خلق أفعال العباد» ثم كلام المحاسبي في «فهم القرآن»، ثم كلام محمد بن الهيصم في «جمل الكلام»، ثم كلام الدارمي في «النقض على بشر المريسي»، ثم كلام الدارمي في الرد على الجهمية، ثم قول أبي بكر عبد العزيز في «المقنع» ثم ... وبعد ذلك قام بالرد عليهم ونقض حججهم التي تبدو أول مرة حججاً برهانية قاطعة لا سبيل لردّها، فيقوم بنقضها وإبطالها من أساسها مستخدماً أسلوبهم ومنطقهم ومصطلحاتهم، فهو يخاطب أهل النقل بالنقل، ويحيب أهل العقل والمنطق بمنطقهم.

(1) النصيرية طغاة سوريا أو العلويون كما سماهم الفرنسيون، شيخ الإسلام نقي الدين بن تيمية، من مطبوعات دار الافتاء، الرياض، ص19، و مجموع الفتاوى ج1 ص 175 / 176

قائمة المصادر والمراجع:

1. أساليب الإقناع في المتطور الإسلامي، تأليف: الشيخ طه عبد الله محمد السعاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
2. أصول الفقه وابن تيمية، د/ صالح بن عبد العزيز آل منصور، ط2، 1405هـ/ 1985م.
3. التعريفات، علي بن محمد الحسيني الجرجاني، تحقيق: محمود رأفت الجمال، المكتبة التوقيفية، مصر، ط1، 2013م.
4. خلاصة علم الكلام، د/ عبد الهادي الفضلي، دار المؤرخ العربي، بيروت لبنان، ط2، 1414هـ/ 1993م.
5. درء تعارض العقل والنقل، أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: صلاح حسن منصور، ط1، المكتبة التوقيفية، مصر، 2012م.
6. شرح المصطلحات الكلامية، إعداد: قسم الكلام في مجمع البحوث الإسلامية، دار البصائر، طهران، ط1، 1415 هـ.
7. شرح المقاصد، سعد الدين التفتازاني تح: د/ عبد الرحمن عميرة عالم الكتب للطباعة و النشر بيروت لبنان ط2: 1419 هـ 1998م، ج2. 17- شرح المواقف، السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، ضبط و تصحيح محمود عمر الدمياطي منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1419 هـ/ 1998م، ج3.
8. ضوابط المعرفة و أصول الاستدلال و المناظرة، عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني، دار القلم دمشق، ط4، 1414 هـ/ 1993.
9. فتوحات الرحمن شرح كتاب إنّه هذان الساحرات، لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية «ت728هـ»، تأليف الشيخ عبد العال الطهطاوي، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط1 2005.
10. مجموع الفتاوى لابن تيمية، اعتنى بها وأخرج أحاديثها عامر الجزّار وأنور الباز، دار الوفاء للطباعة والنشر: ج1.
11. المحصول في علم أصول الفقه، للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، دراسة وتحقيق: د/ جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة ج1. 9- منهاج السنة النبوية لابن تيمية، تحقيق: د/ محمد رشاد سالم، ط1، 1406هـ/ 1986م، ج2.
12. مناظرات ابن تيمية مع فقهاء عصره، الدكتور السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط1: 1405هـ/ 1985م.

13. مناظرات ابن تيمية مع فقهاء عصره، د/ السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1405هـ/ 1985م
14. موسوعة مصطلحات ابن تيمية، د/ رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2003م.
15. موسوعة مصطلحات علم الكلام الإسلامي، د/ سميح دُغيم، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1998، ج 1
16. النصيرية طغاة سوريا أو العلويون كما سماهم الفرنسيون، شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية، مطبوعات دار الإفتاء، الرياض.

